الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الجمعة،
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس: السيد هامبرغر (هولندا)

## المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) خطة للتنمية

'١' خطة للتنمية

'٢' تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.24
10 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع) (A/C.2/51/L.9)

١ - السيدة شافيس (كوستاريكا): عرضت، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، والصين، وأعضاء حركة بلدان عدم الانحياز، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/51/L.9، المعنون "عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١" وشددت على أن أعمال هذه الدورة يجب أن تكون متمشية مع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وأن تأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص المبدأ ٧ المتعلق بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة التي تقع على عاتق الدول.

٢ - وأشارت إلى أن الدورة الاستثنائية لن تكون مناسبة لإعادة التفاوض بشأن الإعلان المذكور، أو جدول أعمال القرن ٢١، أو البيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، أو غير ذلك من الاتفاقات الحكومية الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وإنما ينبغي أن تكرس للالتزامات التي عقدت بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣ - وأضافت أنه من المهم كذلك أن تساعد الحكومات البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا على المشاركة الكاملة في الدورة الاستثنائية وفي عمليتها التحضيرية وأن تعجل بدفع تبرعات للصندوق الاستئماني لدعم أعمال لجنة التنمية المستدامة. ويتعين على المجموعات الرئيسية أن تشترك، من ناحيتها، في التحضير للدورة الاستثنائية وفي أعمالها.

٤ - واختتمت كلمتها قائلة إنه ينبغي للأمين العام، أن يولي، في التقرير الذي سيعده للدورة الاستثنائية، اهتماما خاصا للفقر، والتعليم، ونقل التكنولوجيا، والتجارة، والبيئة.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/51/59، A/51/73، A/51/87، A/51/120، A/51/127، A/51/138، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/295، A/51/314، A/51/357، A/51/375، A/51/462-S/1996/831، A/51/529)

(ب) خطة للتنمية

'١' خطة للتنمية (A/51/319، A/51/168 وCoor.1، A/51/208-S/1996/543)

'٢' تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/51/485، A/51/211-S/1996/551)

٥ - السيدة شافيس (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فذكّرت بأن الجمعية العامة قررت، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أن تواصل صياغة خطة للتنمية وألا تدخر أي جهد للتوصل إلى نص نهائي قبل نهاية دورتها الحادية والخمسين. وبالرغم من أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أيدت هذا القرار، فإنها تعتقد أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التضحية بنوعية الوثيقة النهائية لاعتبارات تتعلق بالوقت. لقد تم، في أعقاب مفاوضات طويلة وجاهدة، التوصل إلى اتفاق بشأن الفصلين الأولين من مشروع خطة للتنمية، ولم يبق إلا تدعيم المضمون البرنامجي للفصل الثالث. ومن المستصوب في هذا السياق، أن يؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب القرار ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، الذي يتعلق بعدد معين من المسائل المؤسسية التي لا داعي إلى العودة إليها في الفصل الثالث.

٦ - ومضت تقول إن منظمة الأمم المتحدة أنشئت في عام ١٩٤٥ ليس لضمان السلام والأمن الدوليين فحسب، وإنما أيضا بهدف أساسي هو تهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن هذا الجانب الثاني يضاهي من حيث الأهمية الجانب الأول وينبغي أن يشكل بالقدر نفسه أولوية بالنسبة إلى المنظمة. ومن ثمة من المهم أن تأخذ الخطة للتنمية في الاعتبار تطلعات البلدان النامية واحتياجاتها المشروعة من ناحية، ومن ناحية أخرى المتابعة المتكاملة للالتزامات المعقودة وبرامج العمل المعتمدة على أعلى مستوى سياسي أثناء المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمت في سنوات التسعينات برعاية الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا بعد اعتماد الخطة، أن يعهد لفريق الجمعية العامة العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمكلف بإعداد النص بمهمة المتابعة والاستعراض والتقييم فيما يتصل بتنفيذها وباحترام الالتزامات المعقودة.

٧ - وفيما يتعلق بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، ذكرت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تود توجيه الاهتمام إلى المشاكل الناجمة عن عولمة الاقتصاد، التي وإن كانت ذات أثر إيجابي من عدة جوانب، يُخشى أن تفضي إلى تهميش فئات اجتماعية هامة، بل وتهميش بعض البلدان. لذلك، من المهم أن يستند التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي إلى الانفتاح تفاديا لتجزئة مناطق التبادل وعودة ظهور النزعة الحمائية. وينبغي فضلا عن ذلك، نظرا إلى الترابط المتزايد بين مختلف البلدان، أن تحدد قواعد اللعبة بطريقة أكثر ديمقراطية. وعليه، من المهم أن يوجد حوار متواصل بين البلدان المعنية.

٨ - وأضافت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشاطر الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه في الفقرة ٦ من الوثيقة A/51/485، وهو أن الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى الذي قررته الجمعية العامة ينبغي ألا تقتصر على الأمم المتحدة والهيئات المعنية في المنظومة، وإنما ينبغي أيضا العمل على إشراك عناصر فاعلة أخرى في مجال التنمية، وهي تؤيد التوصية الواردة في الفقرة ٦ من الوثيقة نفسها، ومفادها إرجاء الحوار إلى حين انعقاد الجزء الأخير من الدورة الثانية والخمسين.

٩ - السيد خان (رئيس دائرة تنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إن هناك علاقة بالفعل بين صياغة خطة للتنمية والمقترح الداعي إلى

تنظيم حوار رفيع المستوى بشأن المسائل ذات الصلة في إطار الجمعية العامة، ويجب أن يُفهم هذا الحوار على أنه عملية متواصلة وليس حدثا عرضيا. وبما أنه يرجح أن يكون عبء العمل ثقيلا جدا أثناء أول ستة أشهر من عام ١٩٩٧ - بالنظر إلى الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة وللحوار الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - وبغية تمكين جميع المشاركين من الاستعداد بالقدر الكافي، تقترح الأمانة العامة أن يُشرع في هذا الحوار قُبيل نهاية الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

١٠ - السيد مورفي (أيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وكذلك عن استونيا، وايسلندا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، فذكر أنه من المهم إنهاء التفاوض بشأن خطة للتنمية بنجاح ودونما تأخير. والاتحاد الأوروبي، الذي يساوره القلق إزاء بطء إصلاح المنظمة، يعتقد بالفعل أن هناك حاجة ماسة للتقدم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن اتخاذ القرار ٢٢٧/٥٠ هو خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد، ذلك أن هذا النص ينبغي أن يكون أساسا لصياغة الفصل الثالث من الخطة.

١١ - وأشار إلى أن المسائل الإنمائية قد دُرست بعمق من جميع جوانبها منذ عام ١٩٩٢، لذلك من غير المجدي في هذه المرحلة أن يُطلب رسميا رأي هيئات أخرى تابعة للمنظومة أو غير ذلك من المؤسسات. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تُستأنف المفاوضات في أقرب وقت ممكن وأن تختتم قبل نهاية الدورة الحادية والخمسين للجمعية. ذلك أن أي تأخير قد يعرض نجاح هذا المسعى للخطر.

١٢ - السيدة باي يونغجي (الصين): قالت إن بلدها يولي أهمية كبيرة للتفاوض بشأن خطة للتنمية، وهو تفاوض بادرت به البلدان النامية وشاركت فيه بنشاط في إطار الفريق العامل. وأضافت أن النص الذي سيُعتمد لن يكون هادفا إلا إذا شجع التعاون الدولي من أجل التنمية، ويسَّر تنفيذ الالتزامات المعقودة، ودعم نمو البلدان النامية وتنميتها بشكل مستدام. لذلك يجب أن يكون ذا منحى عملي.

١٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن الصين تأمل أن تكشف الأطراف المعنية مشاوراتها وأن تتحلى بالمرونة والطابع العملي، لكي يتسنى التوصل إلى توافق الآراء دونما إبطاء.

١٤ - السيد مارتش (استراليا): تكلم بالنيابة عن بلده، وعن كندا ونيوزيلندا، فذكَّر بأن اعتبارات ثلاثة حدت بالأمم المتحدة إلى وضع خطة للتنمية هي: ضرورة إعادة التفكير في التنمية بعد نهاية الحرب الباردة، وتنشيط منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وتحديد استراتيجية وأهداف ذات أولوية لهيئات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية وللمسؤولين عن الإشراف.

١٥ - وأضاف أن المفاوضات تقدمت بحيث يوجد حاليا توافق في الآراء بشأن أول فصلين من خطة للتنمية وينتظر أن تيسر العملية التي أفضت إلى اتخاذ القرار ٢٢٧/٥٠ بدرجة كبيرة صياغة الفصل الثالث. واختتم كلمته قائلا إن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا تضم صوتها إلى أصوات الوفود العديدة التي تطلب إتمام صياغة الخطة في أقرب الآجال.

١٦ - السيد كودريافتسيف (الاتحاد الروسي): أعرب عن تأييد الوفد الروسي لتجديد حوار بنّاء بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، وأن هذا الحوار سيكرس الدور المركزي للمنظمة ويأخذ في الاعتبار على النحو الواجب مصالح كافة مجموعات الدول. وهو أمر يخدم مصلحة الجميع، في وقت يتسم باتساع العولمة وازدياد الترابط وفي وقت ينتظر فيه أن تؤمن الأطراف الفاعلة والشركاء في التنمية استقرار الاقتصاد العالمي والنمو الاقتصادي المستدام.

١٧ - ومضى يقول إن الوفد الروسي، إذ يحيط علما بالمذكرة المقدمة من الأمين العام (A/51/485)، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢٢/٥٠، يعتقد من ناحيته أن تنظيم الحوار الرفيع المستوى المنصوص عليه في هذا القرار، أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية، وكذلك اختيار الموضوع الرئيسي وقيام الأمين العام بصياغة توصيات تكميلية ترمي إلى توسيع نطاق هذا الحوار، أمور يجب أن تكون مرتبطة بنتائج الأعمال المكرسة لخطة للتنمية.

١٨ - وفيما يتعلق بالمفاوضات التي تجري في إطار الفريق العامل المخصص، ذكر أن الوفد الروسي يأمل أن تفضي إلى نتيجة قبل نهاية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وهو يعتقد أنه من المفيد ألا تقتصر الخطة للتنمية على المشاكل الجوهرية التي يطرحها التعاون لأغراض التنمية وأن تتناول أيضا الدواليب المؤسسية لهذا التعاون. واشار أن المفاوضات سمحت بإعداد جزء لا بأس به من الوثيقة، ومن غير المستصوب في هذه المرحلة رفض ما تم قبوله؛ بل يجب أن تُدرج كل فكرة جديدة وكل مقترح جديد ضمن الأحكام المتفق عليها بغية عدم إطالة المفاوضات.

١٩ - السيد وينيك (الولايات المتحدة): قال إن المجتمع الدولي استطاع، عندما انتهت الايديولوجية التي اتسمت بها الحرب الباردة، أن يتفق على ضرورة تحسين نوعية حياة كافة شعوب العالم. وقد تجسد هذا التوافق في الآراء في الإعلانات وبرامج العمل المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي يجب أن تجد مواضيعها - النمو الاقتصادي، والبيئة، والسكان، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، والنهوض بالمرأة، والمستوطنات البشرية - مكانها في إطار خطة للتنمية، التي تشكل وثيقة أساسية لتوجيه تنمية العالم فجر القرن الحادي والعشرين.

٢٠ - ومضى يقول إنه من الأساسي إلى جانب ذلك أن يعاد تحديد الدور الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة في تنفيذ نتائج هذه المؤتمرات الرئيسية وتشجيع التنمية المستدامة في العالم - وهذا هو موضوع الفصل الثالث من الخطة. وحتى فيما لو لم تكن الأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة المعنية بالمسائل الإنمائية، فإنها تحتل مكانا متميزا بالنظر إلى أنها الهيئة السياسية العالمية.

٢١ - واستطرد قائلا إن صياغة الخطة لم تكتمل بعد، بالرغم من جميع الجهود المبذولة منذ عدة سنوات. ومن المهم التعجيل بوضع صيغتها النهائية بجميع الوسائل مثل المشاورات غير الرسمية، والأفرقة العاملة، وغير ذلك من الصيغ الابتكارية. لذلك فإن الولايات المتحدة تنوي الإسهام بنشاط في إنجاح المفاوضات في إطار الفريق العامل.

٢٢ - السيد سنيغ بارنالا (الهند): قال إن البلدان النامية عندما أخذت مبادرة صياغة خطة للتنمية، كان من حقها اعتقاد أن نهاية الصراع بين الشرق والغرب ستسمح بتعزيز التعاون الدولي لفائدة البشرية قاطبة وأنه سيكون باستطاعة الأمم المتحدة تركيز عملها على التنمية بدلا من المحافظة على السلام وتقديم المساعدة الإنسانية.

٢٣ - ومضى يقول إن دورة المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة مكّنت الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي من عقد التزامات واسعة النطاق، ولكنها حدثت في حقبة اتسمت بفتور الجهات المانحة، وبالتشكيك في فعالية التعاون الدولي، وعودة النزعة الحمائية إلى الظهور بذرائع اجتماعية أو ايكولوجية، وإهمال المجتمع الدولي للمسائل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والمعاملة التفضيلية والتدفقات المالية وتفرغه بدلا من ذلك لإعادة توجيه الأولويات وإعادة تخصيص الموارد.

٢٤ - وأردف أنه من المؤسف، نظرا لجميع هذه العوائق، أن تنحصر الخطة للتنمية في الوقت الحاضر في تجميع الالتزامات المتعهد بها أثناء مختلف المؤتمرات. وأشار إلى أن المسائل المتصلة بالإطار المؤسسي والتي لا تزال معلقة ينبغي ألا تُدرس بشكل منفصل، وبمعزل عن الفصلين الأولين، أي على أساس الالتزامات الواجب تطبيقها. ومن ثمة فإن الحرص على الفعالية وتحقيق الوفورات في الميزانية، أيا كانت أهميتها، يجب ألا يُعطى الأولوية على حساب العمل من أجل التنمية، ذلك أن عملية الإصلاح قد شُرع فيها على أي حال، مثلما يدل على ذلك القرار ٢٢٧/٥٠، وأعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأعمال الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

٢٥ - وخلص إلى أنه من الضروري الانتهاء من صياغة الخطة في أقرب وقت ممكن، وإلا فإن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في حزيران/يونيه ستحجب اعتمادها وذكر أنه من الملاحظ في هذا الصدد أن الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوعي العولمة والتنمية قد تحتم بالفعل إرجاءه.

٢٦ - وذكّر المتكلم بأن الجمعية العامة قررت، في دورتها الخمسين، تجديد الحوار بشأن التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، وأعرب عن اعتقاده لأنه إذا أريد لهذا الحوار أن يكون مثمرا، ينبغي دراسة مواضيع الساعة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مثلما اقترح الأمين العام ذلك في تقريره (A/50/480، الفقرة ١٠). وبما أن إجراء الحوار الرفيع المستوى مرتبط بانتهاء الأعمال المتعلقة بصياغة الخطة، تستطيع الأمم المتحدة في حالة تباطؤ المفاوضات بشأن النص النهائي، أن تنظر في تشجيع الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بوسائل أخرى، على سبيل المثال بين مجموعة السبعة ومجموعة الـ ٧٧ أو حركة بلدان عدم الانحياز.

٢٧ - السيد خان (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): رحب بقيام ممثل الهند بالتذكير بالاقتراح المقدم من الأمين العام في السنة السابقة والمتمثل في جعل الحوار المتعلق بالتنمية يقوم على أساس مواضيع الساعة التي ليست بالفعل قيد الدراسة في هيئات أخرى. وهذا هو في الواقع الأساس الذي استُند إليه في اختيار الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط كموضوع أول للمناقشة، وهو موضوع لم

يُدرس بعد في هيئة أخرى والذي كانت الجمعية العامة تبدو أنها أفضل محفل لمناقشته. وأضاف أن إجراء حوار رفيع المستوى من شأنه أن يكون مفيدا بصورة خاصة لتنشيط المنظومة بأكملها وإتاحة فهم أفضل لعملية العولمة.

٢٨ - وذكر، فيما يتعلق بالمقترح الثاني الذي مفاده أن تتشاور المجموعات الإقليمية بشأن المسألة، أنه من حق هذه الكيانات اتخاذ ما يجب اتخاذه من قرارات، وإن كان على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا لتنشيط الحوار بين مختلف المنظمات الإقليمية والأقاليمية.

٢٩ - السيدة امواه (غانا): قالت إن التهميش المتزايد للبلدان الفقيرة في الاقتصاد الدولي، في فترة تمر فيها البلدان النامية بعدة صعوبات، وفي حين يعترف الجميع بالصلة الوثيقة بين التنمية من ناحية وبين السلام والأمن من ناحية أخرى، أمر تترتب عليه نتائج خطيرة، مثلما تؤكد ذلك الفقرتان ٤ و ٥ من البيان الصادر عن مؤتمر القمة لمجموعة السبعة المعقود في ليون في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومن المسلَّم به عموما في الوقت الحاضر أن عولمة الاقتصاد وشريعة السوق هما قاعدتا اللعبة حاليا، ولكن الظروف التي تتم فيها هذه اللعبة أبعد ما تكون عن الانصاف، مما يفضي إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة يكتسيان، بحكم تعريفهما، طابعا عالميا ويتطلبان حلولا عالمية لا تتحقق إلا عن طريق التعاون الدولي.

٣٠ - واستطردت قائلة إنه إذا كانت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متفقة على الأهداف الإنمائية، فليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالوسائل الواجب استخدامها. ومن ثمة تكتسي الخطة للتنمية أهمية بوصفها برنامجا للتنمية العالمية يقوم على وجود تعاون دولي معزز. ويُنتظر أن يشكل هذا النص الإطار العام لمتابعة المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ولتجسيد الالتزامات المعقودة بهذه المناسبة. لذلك من المهم أن تكتمل الأعمال المتصلة بصياغته قبل نهاية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ومن المؤمل أيضا ألا يُكتب له مصير كثير من مبادرات الأمم المتحدة الأخرى التي كانت تتوفر فيها جميع مقومات النجاح ولكنها بقيت حبرا على ورق بسبب انعدام الإرادة السياسية. لذلك من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة، فور اعتماد الخطة، بمواصلة الحوار البناء المتعلق بالمسائل الإنمائية وأن تتزود بامكانات معززة بغية انعاش التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية.

٣١ - السيد قايد (اليمن): أيد بيان كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وذكّر بأن التنمية، وهي الموضوع الرئيسي الذي يستقطب الاهتمام في العالم حاليا، كانت في السنوات الأخيرة محور العديد من المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، التي لن تكون فعالة إلا إذا أعقبتها إجراءات ملموسة.

٣٢ - ومضى يقول إن الدول هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تحقيق تنميتها. بيد أنه من واجب المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية وأن يشجع، لهذا الغرض، نقل التكنولوجيا، وإلغاء التدابير الحمائية والحواجز التعريفية، وفتح الأسواق العالمية أمام صادرات البلدان النامية وتيسير حركة رؤوس الأموال نحو تلك البلدان. ويتعين عليه الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يفي بالتزاماته ويُطبق قرارات المؤتمرات الدولية الرئيسية بغية مساعدة البلدان النامية التي عانت جميعا مما حدث في أوائل التسعينات من عولمة وتحرير للاقتصاد

العالمي. وأضاف أنه يجدر بالمرء أن يرحب باتخاذ البلدان الصناعية، السبعة، المجتمعة في ليون، قرار الإبقاء على ما تقدمه من مساعدة إنمائية، وأعرب عن أمله في أن يفضي هذا القرار إلى تدابير ملموسة.

٣٣ - وأشار إلى أن اليمن، وهو من أقل البلدان نموا، يواجه منذ توحيده عدة مشاكل تعوق تنميته، وتُعزى إلى الصعوبات الناشئة عن التحول إلى الاقتصاد السوقي، الذي يتم بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى الكوارث الطبيعية التي أسفرت عن خسائر فادحة في كامل أنحاء البلد. وحرصا على تيسير التكيف الهيكلي، وتعزيز دور القطاع الخاص وتثبيت الاقتصاد، اتخذت الحكومة اليمنية تدابير تصل تكلفتها إلى أربعة بلايين دولار، ولا يمكنها تمويل ذلك بدون مساعدة من المجتمع الدولي. لذلك فإن اليمن حريص على التوجه بالشكر إلى البلدان الصديقة وهيئات الأمم المتحدة التي أمدته بدعمها.

٣٤ - السيد سوامين (اندونيسيا): أيد الملاحظات التي أبدتها ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ثم قال إن اندونيسيا ما فتئت تولي أهمية كبيرة لصياغة خطة للتنمية ولتجديد الحوار، وهما أمران لا بد منهما لإعادة تنشيط التعاون الدولي لأغراض التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وأضاف أن الخطة تكتسي أهمية حيوية لأنها تتيح، في فترة تتسم بالعولمة والترابط الاقتصادي، تأكيد الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا المجال، مع القيام في الوقت ذاته بتأمين مزيد من التماسك والفعالية للتدابير العالمية المتخذة لأغراض التنمية.

٣٥ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من الجهود المبذولة، وما أبدته عدة بلدان من روح الشراكة البناءة جدا، لا يزال ثمة الكثير مما يجب القيام به إذا أريد إتمام صياغة الخطة في أقرب الآجال. والواقع أن الفصلين الأولين يحظيان بتوافق في الآراء، ولكن المفاوضات المتعلقة بالفصل الثالث، الذي يهم المسائل المؤسسية والمتابعة، لا تزال في المرحلة الأولية. وأحد العوامل المسهمة في إبطاء العمل المتعلق بهذا الفصل هو الحرص على تعزيز تفاعل الأمم المتحدة مع المؤسسات الناشئة عن اتفاقات بريتون وودز ومع المنظمة العالمية للتجارة. ولكن إذا لم تكتمل صياغة النص النهائي بسرعة، قد يشك المجتمع الدولي في تصميم الدول الأعضاء على جعل التنمية أولوية مطلقة. ولا ينبغي بالإضافة إلى ذلك، أن تتقدم الخطة بخطى متقطعة، وإنما أن تشكل عملية متصلة تسمح بالانكباب، بعد تحديد الأهداف على طرائق التنفيذ.

٣٦ - وأضاف أن هذا العمل يجب أن يتم إلى جانب الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، الذي يشكل الوسيلة الوحيدة لتشجيع السلام والتنمية والازدهار. ومثل هذا الحوار لا ينبغي له أن يقتصر على منظومة الأمم المتحدة، وإنما يتعين عليه أن يشرك جميع الهيئات التي تعمل لفائدة التنمية والتعاون الدولي. لذلك يرحب الوفد الاندونيسي بالقرار المتخذ بإجراء حوار رفيع المستوى بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة والترابط، وهو يشاطر الأمين العام آراءه التي مفادها إشراك جميع العناصر الفاعلة التي لها علاقة بعملية التنمية في هذا الحوار.

٣٧ - السيد الخاجة (البحرين): لاحظ أن التنمية الاقتصادية عماد الازدهار، والاستقرار، والأمن في العالم. ولكن تحقيق الأمن والتكامل الاقتصاديين على الصعيد العالمي يستدعي إقامة حوار بين البلدان الغنية والبلدان النامية بغية وضع استراتيجية جديدة تمكن من حل المشاكل المعلقة. ولهذا الغرض، يجب أن تتضافر جهود المجتمع الدولي، ولا سيما داخل منظمة الأمم المتحدة، التي تظل الهيئة الأساسية التي تستطيع البلدان في إطارها توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية. وخطة للتنمية، التي درست صيغتها الأولى في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، دليل على استعداد المجتمع الدولي لوضع قواعد قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي للتشجيع على تنمية مستدامة وعالمية قائمة على تقاسم المسؤوليات.

٣٨ - وأضاف أن البحرين تولي أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية، التي تعتبرها أول خطوة صوب التنمية الشاملة. ويجب أن تتجه الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي إلى تهيئة الظروف المواتية لتنمية الاقتصاد العالمي، مع مراعاة حالة كل بلد وأولوياته. وتعتقد البحرين أيضا أن التنمية الشاملة لا تتحقق بدون التنمية البشرية، لذلك فهي تولي أهمية كبيرة لتنمية الموارد البشرية ومكافحة البطالة.

٣٩ - واختتم كلمته قائلا إنه من الضروري تشجيع النمو والتنمية المستدامة في إطار نظام اقتصادي عالمي حر، مثلما أوصى بذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة. وتؤدي الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها دورا هاما في هذا المجال، لذلك يتعين على أعضاء المجتمع الدولي كافة، أن يمنحوا الدعم الكامل لها لكي تتمكن من تعزيز السلام، والاستقرار وروح التعاون على الصعيد العالمي.

٤٠ - السيد جيروس (بيلاروس): رحب باتخاذ الجمعية العامة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قرارا مفاده أن يواصل الفريق العامل المخصص أعماله أثناء الدورة الحادية والخمسين بغية اتمام المفاوضات بشأن خطة للتنمية. ومن المفيد القيام، إلى جانب أعمال الفريق المخصص، بالاستفادة من نظر اللجنة الثانية وفي المسألة للإسراع بوضع الصيغة النهائية لهذا النص، الذي سيحدد للمنظمة استراتيجية حقيقية للمساعدة الإنمائية.

٤١ - وأشار إلى أن مناقشات الفريق العامل المخصص أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة بينت إدراك الدول لوجوب العمل المتسق بغية حل المشاكل العالمية الأكثر الحاحا، وعزمها على تطوير وتوطيد التعاون الدولي من أجل المساعدة الإنمائية. وذكر أن بيلاروس تقدر أيما تقدير جهود مجموعة الـ ٧٧، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والاتحاد الروسي، وغيرهم من المشاركين في الحوار بغية التوصل إلى توافق في الآراء في حالات معقدة. ورحب أيضا بالمقترحات البناءة التي قدمها الوفد الياباني، وقد أدرج عدد لا بأس به من هذه المقترحات في النص المقبول.

٤٢ - ومضى يقول إنه قد تم التوصل في هذا العام إلى توافق الآراء بشأن عدة عشرات من الفقرات، ولكن لا يزال ثمة الكثير مما يجب القيام به لوضع نص نهائي أثناء الدورة الحالية. لذلك يعتقد وفد بيلاروس أنه من المستصوب أن تعقد معظم اجتماعات الفريق العامل المخصص أثناء الدورة الحادية والخمسين، حتى وإن استدعى ذلك موارد مالية إضافية. وأشار إلى أن النظرة إلى المشاكل العالمية والآليات الرامية إلى حلها

تتطور مع مرور الوقت، لذلك إذا استغرقت صياغة خطة للتنمية وقتا طويلا من المحتمل جدا أن تبدو بعض الأحكام المتفق عليها بالفعل وكأن الزمن قد تجاوزها قبل أن تعتمد الوثيقة النهائية.

٤٣ - وأضاف أن وفد بيلاروس يعتقد أنه يجب على الفريق، فور استئناف أعماله، أن يتفرغ على سبيل الأولوية للفصل الثالث، حيث لا تزال هناك كثير من الأحكام بين قوسين، ولا سيما المتعلقة منها بالتعاون الدولي لأغراض التنمية، والدور الذي يجب أن تؤديه المنظمة في هذا الصدد والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ومن المهم بصورة خاصة تحديد العلاقات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة، وتوطيد الصلات بين منظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات الناشئة عن اتفاقات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة، مثلما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، بشأن تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٤٤ - السيد لاينغ (بليز): لاحظ أن الفريق العامل المخصص يعمل على تدوين توافق الآراء بشأن المعايير في مجال التنمية، الذي تم التوصل اليه في الجمعية العامة وأثناء المؤتمرات العالمية الرئيسية المعقودة مؤخرا. ولكن من المهم ألا يغيب عن الأذهان أن التنمية عملية معقدة وديناميكية، تتطلب من المجتمع الدولي حوارا مستمرا وبناءا. لذلك يقترح وفد بليز أن تعقد الجمعية كل سنة دورة استثنائية تكرس للتقدم المحرز في تنفيذ خطة للتنمية، يمكن خلالها تقييم الحالة في العالم، على غرار ما يجري في مؤتمرات القمة السنوية لمجموعة السبعة. ومن شأن هذه الدورة التي تعقد مباشرة قبل الدورة العادية السنوية للجمعية العامة، على أعلى مستوى من التمثيل والمشاركة، أن تتيح فرصة لتناول الأولويات وتحسين التوجهات حسب الظروف السائدة. وذكر أن دراسة بعض جوانب بنود جدول أعمال اللجنة الثانية، على مستوى رفيع جدا، من شأنها أن تسهل مهمة هذه الأخيرة. وفضلا عن ذلك، باستطاعة الجمعية أيضا أن تولي، أثناء كل دورة سنوية، اهتماما خاصا، لأحد الجوانب الرئيسية للتنمية - البيئة، أو الطفل، أو المرأة، أو السكان، وما إلى ذلك - بغية التشديد على طابع التعقيد الذي تتسم به التنمية وخطة للتنمية.

٤٥ - واختتم كلمته بضم صوته إلى مقترح الهند وتأييد الآراء التي أعرب عنها ممثل بيلاروس.

٤٦ - السيد تاناكا (اليابان): قال إنه يخشى أن تفقد الأمم المتحدة الصلة مع واقع العالم الخارجي. فبالرغم من اعتماد عدة نصوص واتفاقات أساسية تتصل بالتعاون الدولي لأغراض التنمية، لا تأخذ المناقشات في الاعتبار دور القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية وعدة عناصر غير حكومية أخرى سيكون لها في المستقبل دور في عملية التنمية. وذكر أنه بانتهاء الحرب الباردة لم يعد هناك، بالإضافة إلى ذلك، مبرر لمفهوم المواجهة بين الشمال والجنوب. وإن الاتجاه المتزايد نحو عولمة الاقتصاد يدفع جميع الدول إلى التضامن تحقيقا للتعاون الاقتصادي والتنمية.

٤٧ - ومضى يقول إن ما تقدم حدا بالوفد الياباني إلى أن يعرض، في أيار/مايو الماضي، مقترحا، على الفريق العامل المخصص يرمي إلى إرساء نوع جديد من الشراكة، لا يقتصر على البلدان المتقدمة النمو

والبلدان النامية، وإنما يشمل أيضا السلطات الوطنية، والقطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الناشئة عن اتفاقات بريتون وودز، وذلك على أساس تقاسم المسؤوليات بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية، بغية وضع أهداف بنـّاءة من أجل التعاون الدولي. وربما أن هذا المقترح لم يلق صدى كبيرا - لأن الفريق العامل المخصص كان منهمكا في إعداد خطة للتنمية - أخذ اليابان على عاتقه مهمة تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية اتضح أنها مثمرة للغاية، وتمكن فيها كل طرف من التعبير عن رأيه بحرية وبمنأى عن أي اعتبار سياسي.

٤٨ - وأشار إلى أن الوفد الياباني يعتزم، مثلما فعل في الدورتين الأخيرتين، أن يعطي أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة منحى عمليا لمشاريع قرارات مختلفة، وذلك بإعطاء أولوية خاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يشكل عنصرا أساسيا للشراكة المتوخاة. وقال إن القرارات التي أيدها اليابان في هذا الصدد أفضت إلى نتائج ملموسة، مثلما يدل على ذلك، خصوصا، إنشاء صندوق للتبرعات من أجل تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تبرعت الحكومة اليابانية لهذا الصندوق بمليوني دولار وهي تعتزم تحقيق أفضل استخدام للأموال الأخرى الممنوحة من اليابان والتي يديرها البرنامج الإنمائي.

٤٩ - واختتم كلمته قائلا إن مؤتمر طوكيو الثاني المعني بالتنمية الدولية سيعقد في عام ١٩٩٨؛ وفي تلك الأثناء، ينوي الوفد الياباني تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية في نيويورك، يكون باب المشاركة فيها مفتوحا لجميع الدول الأعضاء، والهدف منها تيسير إنجاز مشاريع تعاون بين بلدان الجنوب. وستشارك اليابان أيضا في تنظيم المنتدى الثاني لآسيا وأفريقيا، الذي سيعقد في تايلند، واجتماع تحضيري لمؤتمر طوكيو. وستمكن جميع هذه المبادرات من تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب من آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا.

٥٠ - السيد خان (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): رحب بالتزام اليابان بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما تدل عليه الموارد الهامة التي يخصصها لهذا الغرض. وأضاف أن الحلقات الدراسية التي ستنظم في السنة القادمة ستمكن، دون أدنى شك، من توثيق عرى التعاون بين البلدان النامية ومن تحديد أهداف هذا التعاون بوضوح.

٥١ - السيد أمزيان (المغرب): رأى أن من المهم أن تفضي المفاوضات المتعلقة بنص خطة للتنمية إلى نتائج ذات قيمة، إذ من المؤسف ألا يـُضطلع بأي عمل ملموس يصحح الاتجاهات السلبية التي تشوب العلاقات الاقتصادية الدولية وتعوق تنمية بلدان الجنوب.

٥٢ - ومضى يقول إن الخطة تكرس ثلاثة مبادئ أساسية هي: الطبيعة المتعددة الأبعاد لعملية التنمية، التي تشمل عناصر مثل النمو الاقتصادي المطرد، والانصاف الاجتماعي، والإدارة الجيدة للمسائل السياسية، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك مساواة المرأة؛ وضرورة اتباع نهج متكامل، على الصعيد الوطني كما على الصعيد الدولي، مع الحرص على الصلة الوثيقة بين هذين المحورين؛ ومسؤولية كل عنصر فاعل في

التنمية، مع إعطاء الأسبقية للعمل الوطني. وبما أن الادخار والاستثمار الداخليـين أكثر أهمية من الاسهامات الخارجية بالنسبة إلى النمو، يجب على كل بلد نام أن يعتمد سياسات اقتصادية كلية تؤثر على هذين العاملين، مع التأكيد، من الناحية الاجتماعية، على تنمية الموارد البشرية وعلى التعليم والصحة، ومن الناحية السياسية، على احترام سيادة القانون.

٥٣ - وأشار إلى أن النص الذي يشكل محور عمل الفريق العامل المخصص يتناول المشاكل الرئيسية المطروحة، ولا سيما أخطار التهميش المرتبطة بالعولمة، وصعوبات المرحلة الانتقالية في أوروبا الشرقية، وتعدد الصراعات الإثنية والأهلية، وتدهور البيئة العالمية. واختتم كلمته قائلا إن المغرب يأمل أن تمكّن الوثيقة التي ستعتمد من مواجهة التحدي الهائل المتمثل في بناء عالم أفضل، وذلك عن طريق التزامات ثابتة وإجراءات ملموسة، وأن تثبت أنها أداة ناجعة للبرمجة تيسر عمل الأمم المتحدة في ميدان التنمية.

٥٤ - السيد تاناسيسكو (رومانيا): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن الأعمال المتصلة بخطة للتنمية تباطأت وأن هذا التباطؤ قد يتزايد. والاقتصاد العالمي له في الواقع ديناميته الخاصة، تجعل احتياجات أفقر البلدان أكثر تعقيدا. وفضلا عن ذلك، وبما أن دينامية المفاهيم تسير جنبا إلى جنب مع دينامية الواقع، كانت العوامل المتصلة بالتنمية موضوع تحليل عميق في السنوات الأخيرة داخل الأوساط الجامعية والسياسية في العالم أجمع، ومن ثمة يخشى أن يكون النص الذي سيعتمد قد تجاوزه الزمن. ومن ناحية أخرى، ما فتئت أشكال التعاون الدولي تتنوع على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي يصبح متمما للتعاون والمساعدة على الصعيد المتعدد الأطراف.

٥٥ - وخلص الى القول بأن التأخير الحاصل، ولا سيما فيما يتعلق بالفصل الثالث، يعود الى عدم وجود توازن بين البحث عن حلول عملية وتحديد مبادئ التغيير. ففي فترة تتسم بإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة، من الضروري تحديد المبادئ التي تضمن قدرتها على التكيف مع الواقع باستمرار. ولا بد تحقيقا لهذا الغرض من تبسيط هيكل الفصل الثالث وتحديد أهدافه بمزيد من الوضوح، وبخاصة فيما يتصل بالإصلاح في الأجل الطويل وبتفاعل الأمم المتحدة مع غيرها من الشركاء على الصعيد المتعدد الأطراف. وهذا النهج يمكن أن يشكل نموذجا تُحتذى به السلطات الوطنية التي يجب أن تشرع في إصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي أو إعادة التفكير في علاقاتها مع شركائها الخارجيين.

٥٦ - السيد بوشي (بربادوس)، تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فأيد البيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكّر بأن البلدان النامية دخلت، في نهاية الحرب الباردة، عهدا جديدا من التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، يمكن أن تكون خطة للتنمية تجسيدا له. وبما أن هذه الخطة تأتي كمتمم لخطة للسلام، ينتظر أن تعزز الصلات بين السلام والتنمية، وتعيد تحديد الأولويات في مجال التنمية في التسعينات وتشكل الإطار لتنسيق أفضل بين المؤسسات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة.

٥٧ - ومضى يقول إن المفاوضات المتعلقة بنص خطة للتنمية يجب أن تكون بمثابة الفرصة لإعادة تنشيط مفهوم التوصل الى توافق في الآراء بشأن التنمية، يأخذ في الاعتبار واقع العولمة والترابط في الميدان الاقتصادي ويعطي الأولوية لضرورة تقديم دعم دولي للإجراءات التي تقررت. ولكن بالرغم من المشاورات المثمرة، فإن التقدم المحرز كان دون التوقعات. ولم يتم بعد قبول ٢٨ فقرة في الفصلين الأول والثاني والاتفاق بشأن الفصل الثالث بأكمله. وتعتقد وفود البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن الوقت ليس مناسبا لإعادة النظر في تحديد مفاهيم قُبِلت منذ وقت طويل وتجسدت في برامج العمل.

٥٨ - وأضاف أن الإصلاح مسألة مطروحة: ويستصوب إدخال مزيد من التحسين على أساليب العمل لزيادة جدواها، من ذلك على سبيل المثال، إجراء مشاورات وثيقة أكثر مع الوزارات الرئيسية في الدول الأعضاء (المالية، والتنمية)، ومضاعفة أفرقة الخبراء العاملة. وإن الهدف هو جعل الأمم المتحدة منظمة قادرة على إنجاز الولايات المنوطة بها، ومنع تقليص عدد الموظفين المتوخى من أن يؤدي إلى إهدار هذا الجهد.

٥٩ - وأشار الى أن الالتزامات المعقودة أثناء المؤتمرات الدولية الرئيسية تظل حبرا على ورق بدون وجود بيئة مساعدة؛ بيد أن مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية في بعض البلدان المانحة الرئيسية، يتجه الى الانخفاض، إذ يقل كثيرا عن الهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي؛ بالرغم من أن هذه الموارد، التي تشكل تجسيدا للتعاون الدولي، ضرورية لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من آثار العولمة.

٦٠ - السيد كابا (غينيا): قال إنه يؤيد تماما الآراء التي أعربت عنها ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. فالصياغة الجارية لخطة للتنمية تعتبر بحق إسهاما رئيسيا من المنظمة في اعتبار التعاون المتعدد الأطراف وسيلة لتحقيق التنمية. وإن الأمم المتحدة هي في الواقع أداة لا يمكن الاستعاضة عنها في البحث عن الحلول للتحديات الكثيرة المطروحة في هذا الميدان.

٦١ - ومضى يقول إن آثار العولمة، مقترنة بالحالة الحرجة التي تعيشها البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، التي ينقصها الاستعداد لهذا العهد من المنافسة والتي تصطدم بندرة التدفقات المالية، أمر يحتم تجديد الحوار بشأن التنمية عن طريق الشراكة. ويجب أن تظل الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في صميم اهتمامات المنظمة كما يجب أن تندرج في نهج متماسك، وعالمي وواقعي، يقوم في الوقت ذاته على الجهود الوطنية وعلى إرادة حقيقية من جانب البلدان المانحة.

٦٢ - وأشار الى أن الوفد الغيني يعتقد، شأنه شأن وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، أن الوقت حان لتقوم الأجهزة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بترجمة الاستنتاجات المشتركة لمختلف الهيئات بشأن تطبيق ومتابعة قرارات المؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة في السنوات الأخيرة الى إجراءات ملموسة. وهو يرحب بنتائج المناقشات التي دارت في الفريق العامل المخصص، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة تشكيل المنظمة وتنشيطها.

٦٣ - وتابع حديثه قائلا إن الترابط الناشئ عن الانفتاح العام تقريبا على الاقتصاد السوقي ينبغي أن يحفز الشركاء في التنمية على التحلي بالواقعية بغية إقامة علاقات تعاون جديدة. ومن هذا المنطلق، استهلت غينيا منذ بضع سنوات، بمساعدة من شركائها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف برنامجا هاما لإعادة تشكيل اقتصادها وتنويعه، بدأ يحقق نتائج ملموسة ويستقطب تأييد السكان.

٦٤ - واختتم كلمته قائلا إن غينيا تعلق أملا كبيرا على عقد الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة التي ستكرس لاستعراض وتقييم تطبيق القرارات التي اتخذتها المؤتمرات الدولية الرئيسية، وهي دورة ستكون نتائجها حاسمة إلى حد بعيد بالنسبة الى تنفيذ خطة للتنمية. وستكرس هذه الدورة شراكة جديدة من أجل التقدم والتنمية بين الأمم المتحدة، والبلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية، شراكة ستضمن السلام والأمن الدوليين.

٦٥ - السيد أسيماه (أوغندا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكّر بأن الجمعية العامة قد اعترفت، عندما اعتمدت، في دورتها الاستثنائية السادسة، المعقودة في عام ١٩٩٤، الإعلان المتعلق بإنشاء نظام اقتصادي دولي، بأن النظام الاقتصادي الدولي الحالي يتسبب في استمرار التفاوتات. والواقع أن الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لاحظ، منذ عام ١٩٥٠، أن العلاقات الاقتصادية الدولية، بحكم هيكلها ذاته، تميز البلدان الصناعية على حساب مصالح بلدان الجنوب، التي تعيش حالة من التبعية لا يزيدها تحرير الاقتصاد إلا تفاقما.

٦٦ - وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي، الذي يبدو أنه تخلى عن الالتزامات التي تعهد بها في عام ١٩٧٤، أن يتذكر هذه الحقائق، وبدلا من اعتبار توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الاستثنائية السادسة أمرا خياليا، أن يسترشد بالمبادئ الواردة في القرارات ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦). وإن من المهم، في الوقت الحاضر، إبداء الإرادة السياسية اللازمة لإدخال تغيير جذري على المفاهيم، والقيم، والمؤسسات في العالم المعاصر. فالخيارات الواجب اعتمادها أهم من أن تُترك لتقدير الحكومات. لذلك يجب الاستعانة بالعناصر الفاعلة الأخرى في التنمية، ولا سيما المواطن العادي.

٦٧ - واختتم كلمته قائلا إنه لا يمكن القضاء على الفقر ما دامت العلاقات الاقتصادية الدولية محكومة بمبادئ غير مبدأي العدالة والإنصاف. وقد ذكّر البابا يوحنا بولس الثاني، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، بأن تجاهل النواحي الأخلاقية والروحية في تنمية الكائن البشري يضر بقضية الإنسانية والحرية. لذلك لا بد من العودة إلى المبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، ووضع مجموعة الـ ٧٧ من جديد في صدارة الجهود الرامية إلى تجديد الحوار فيما بين بلدان الجنوب.

٦٨ - السيد دي مورا (البرازيل): تكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وكذلك بالنيابة عن بوليفيا وشيلي، وقال إنه يرى أن خطة التنمية هذه يجب أن تعيد تأكيد دور الأمم

المتحدة في ميدان التنمية في الوقت الذي تمارس فيه ضغوط، ولا سيما على صعيد الميزانية، لكي يكون عمل المنظمة متمحورا حول المسائل المتصلة بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

٦٩ - ومضى يقول إن الخطة للتنمية يجب أن تكون الأداة التي تضمن الانتقال من دورة المؤتمرات العالمية المعنية بالتنمية التي عـُقدت في النصف الأول من التسعينات إلى الدورة الحالية للإصلاحات المؤسسية، التي لا تهم هيئات الأمم المتحدة فحسب وإنما أيضا المؤسسات الناشئة عن اتفاقات بريتون وودز. ولا يمكن أن تستند هذه الإصلاحات إلى استراتيجية تقوم على عمليات خفض الميزانيات لا غير بل، على النقيض من ذلك، يجب أن تمكـّن من ضمان احترام الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالتنمية.

٧٠ - وأضاف أن عدة وفود تشعر بشيء من خيبة الأمل إزاء نتائج المفاوضات التي جرت في الفريق العامل المخصص، ويعتقد بعض هذه الوفود أن الفصلين الأول والثاني لا يأخذان في الاعتبار بشكل تام الالتزامات المتعهد بها أثناء المؤتمرات الدولية الرئيسية، وترى وفود أخرى أن الفصل الثالث متواضع جدا فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية. وبما أن هذا الشعور بعدم الرضا يهم عملية التفاوض بأكملها، فليس من المستصوب العودة إلى تناول فقرات بل فصول بأكملها قد حظيت بالقبول. ويبدو لممثل البرازيل أن الفريق العامل المخصص يمكنه إذا ما التزم جانب المثابرة أن ينهي أعماله في أوائل ١٩٩٧ حيث أنه لم يعد يجب التفاوض في سوى ٢٨ فقرة من بين الـ ٢٥٠ فقرة التي تتضمنها الوثيقة.

٧١ - وأشار إلى أنه على الجمعية العامة أن تعتمد، بعد انتهاء المفاوضات، "خطة للتنمية أثناء احتفال خاص، مما يضمن نشرها على أوسع نطاق ممكن ويشجع مشاركة ممثلين من أعلى مستوى عن المؤسسات الناشئة عن اتفاقات بريتون وودز. وذكر أن وفود البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وبوليفيا وشيلي تؤيد في هذا الصدد المقترح المقدم من الوفد البرازيلي.

٧٢ - وخلص إلى القول بأنه يجب بعد ذلك الحرص على المساواة في تطبيق أحكام الخطة المتصلة بالمسائل الجوهرية وبالإصلاحات المؤسسية. وفيما يخص المسائل الأولى، يجب الاستفادة من الآليات القائمة، ولا سيما المتابعة المتكاملة، وتفادي الازدواجية. أما بالنسبة إلى الإصلاحات المؤسسية، فيجب أن تكون التدابير المتخذة بشأنها متوازنة وألا تقتصر على هيئات الأمم المتحدة وإنما تشمل أيضا المؤسسات الناشئة عن اتفاقات بريتون وودز.

٧٣ - السيد خان (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): أعرب عن ارتياحه لأن المناقشات المتعلقة بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة وخطة للتنمية كانت بناءة ومجدية. وأضاف أنه إذا ما اتسمت المناقشات في الفريق العامل المخصص بروح الفعالية نفسها، لأمكن توقع انتهاء المفاوضات قريبا. ومن المهم في الواقع أن تنتهي هذه العملية بسرعة، وإلا، مثلما أشار إلى ذلك ممثل الهند، يـُخشى أن تحجب أهمية الدورة الاستثنائية التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ والتي ستكرس لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ اعتماد الخطة. ومن دواعي الارتياح أن جميع

الوفود، وبخاصة وفد الولايات المتحدة الأمريكية، تعطي أولوية عالية للتوصل إلى اتفاق بشأن نص قد حظي ثلثاه بالقبول.

٧٤ - ومضى يقول إنه من الضروري أن تكون المفاوضات مثمرة، ذلك أن الخطة للتنمية تشكل الأداة التي بواسطتها تستطيع المنظمة معالجة الاتجاه الحالي إلى عولمة الاقتصاد وما تتسم به التنمية من طبيعة متعددة الأبعاد، وذلك بالاستعانة بجميع العناصر الفاعلة والشركاء في هذه العملية.

٧٥ - وأشار إلى أن جميع المتكلمين شددوا على أن الخطة للتنمية يجب أن تمكّن من النظر بصورة متكاملة في تحقيق أهداف المؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة في السنوات الأخيرة، وهو أمر يستدعي علاقات تعاون بين منظومة الأمم المتحدة والوزارات المتخصصة في حكومات الدول الأعضاء. وأضاف أن الفصلين الأول والثاني من الخطة للتنمية يسهمان في إعادة تحديد دور الأمم المتحدة في العملية الإنمائية، وما يجب القيام به حاليا هو ضبط الجوانب المؤسسية.

٧٦ - واختتم كلمته قائلا إن الصلة بين تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي واعتماد خطة للتنمية أمر مسلّم به ليس في المنظمة فحسب وإنما من جانب مختلف الهيئات الدولية الأخرى مثل مجموعة السبعة وحركة بلدان عدم الانحياز. وقد اتفقت الوفود إجمالا على تواريخ إجراء هذا الحوار المقترحة من الأمين العام، الذي سيبذل كل ما في وسعه لكي يكون حوارا مكللا بالنجاح.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥